المجلس القومي للمرأة

مفاهيم أساسية حول:

النوع الاجتماعي

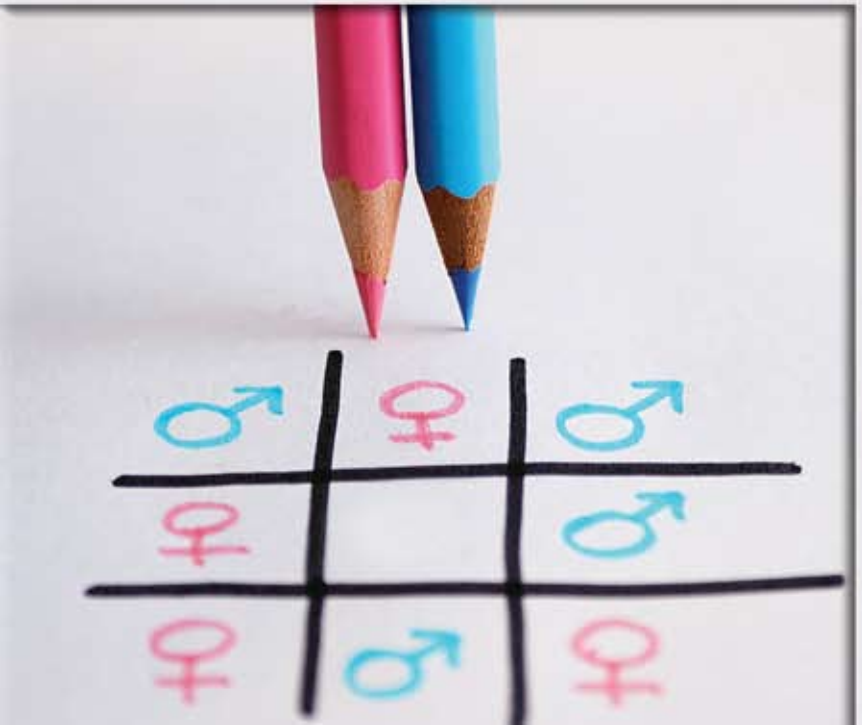

المجلس القومي للمرأة

١٥ شارع محمد حافظ - من شارع الثورة - المهندسين - الجيزة

ت: ٣٧٦٠٣٥٨١ - ٣٧٦٠٣٥٢٩ - فاكس: ٣٧٦٠٣٥٠٨

web site : www.ncwegypt.com

e-mail: ncw@ncwegypt.com

- تعزيز فرص تحقيق التنمية المُستدامة القائمة على المشاركة، وإتاحة الفرص العادلة في صُنع واتخاذ القرار.
- التأكد من توفير التمويل اللازم لمشروعات وبرامج وخطط التنمية، المتضمنة لاحتياجات وأولويات النوع الاجتماعي.
- متابعة وتقييم جهود إدماج النوع الاجتماعي ، في مراحل وعمليات التنمية.
- توثيق ونشر جهود إدماج النوع الاجتماعي.
- تبادل الخبرات والتجارب في مجال إدماج النوع الاجتماعي.

مفاهيم أساسية حول

النوع الإجتماعى

الطبعة الأولى
٢٠١٣

١٥ شارع محمد حافظ – متفرع من شارع الثورة
المهندسين – الجيزة
تليفون :٣٧٦.٣٥٨١ – ٣٧٦.٣٥٢٩
فاكس :٣٧٦.٣٥٠٨

عنوان الكتيب :
مفاهيم أساسية حول النوع الإجتماعى

إعداد :
أ.د. منى عبد العال سيد دسوقى
مدير عام الإدارة العامة للتخطيط
و السياسات بالمجلس القومى للمرأة
و أستاذ التنمية الإقليمية

الطبعة الأولى ٢٠١٣

أهداف استراتيجيات النوع الاجتماعي:

تهدف إستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي بصفةٍ عامةٍ إلى:

- الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي عند إعداد السياسات وتحديد أهدافها.
- التعرف على احتياجات كافة الفئات، في جميع المناطق والمجتمعات للوصول إلى احتياجات الفئات المُهمشّة والأكثر احتياجاً، للعمل على تلبيتها وربطها بآليات صُنع القرار.
- إعداد الخطط والبرامج والمشروعات التنموية ، المتضمنة لاحتياجات وأولويات النوع الاجتماعي.
- توفير المعلومات والإحصاءات المصّنفة وفقاً للنوع الاجتماعي، وذلك بهدف تحليلها والوقوف على أسباب المشكلات التي تعوق تحقيق التنمية الشاملة والمُستدامة.
- التعرف على حالات عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والعمل على مواجهتها.
- مشاركة كل فئات المجتمع في صنع و/أو الاستفادة من برامج التنمية.

من تلك العوائد، الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي يتيح فرصاً متساويةً لكلٍ من المرأة والرجل للمشاركة في عملية التنمية ، بدءاً من تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات، حتى متابعة التنفيذ وتقييم نتائج مشروعات التنمية مما يؤدي إلى الشعور بالرضا والانتماء ، والرغبة في المزيد من المشاركة الفعّالة.

ويتطلب تحقيق إدماج النوع الاجتماعي أن تُعطِي القيادات السياسية والمسئولين التنفيذيين بالحكومة ، اهتماماً خاصاً بقضايا النوع الاجتماعي، وأن تكون في بؤرة اهتمامات واضعي السياسات والمخططين والمنفذين لبرامج ومشروعات التنمية، وأن يتم توفير التمويل الكافي لتنفيذ المشروعات اللازمة لحل القضايا الملّحة للنوع الاجتماعي، بالإضافة لأن يكون هناك التزاماً قوياً بتنفيذ الآليات المحددة لتنفيذ تلك المشروعات ومتابعة ذلك التنفيذ، وتقييم قدر الإنجاز المُتحقَق.

قائمة المحتويات

- رسالة إلى القارئ ٥
- مقدمة ٦
- مفهوم النوع الاجتماعى ٨
- علاقات النوع الاجتماعى ١١
- أدوار النوع الاجتماعى ١٢
- التحليل من منظور النوع الاجتماعى ١٥
- تحليل وضع النوع الاجتماعى ١٦
- تصنيف البيانات و المعلومات حسب الجنس ١٦
- احتياجات النوع الاجتماعى العملية ١٧
- احتياجات النوع الاجتماعى الاستراتيجية ١٨
- مساواة النوع الاجتماعى ١٨
- عدالة النوع الاجتماعى ١٩
- التخطيط للنوع ١٩
- الادماج من منظور النوع الاجتماعى ٢٠
- أهداف استراتيجيات النوع الاجتماعى ٢٣

لذلك يعتبر إدماج النوع الاجتماعي بمثابة إستراتيجية عمل في التنمية هدفها تحقيق هذه التنمية، وتختلف إستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي عن استراتيجيات تنمية المرأة السابقة، حيث تعتمد إستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي على تبني تطبيق منظور النوع الاجتماعي، في جميع مراحل إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات والموازنات ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، بدلاً من إضافة مكّون المرأة إلى خطط وبرامج وأنشطة الحكومات.

عادةً توجد عقبات ترتبط بالواقع المجتمعي للمرأة، وتحد هذه العقبات من قدرة المرأة على الاستفادة من التنمية والمشاركة الفعالة فيها. واختلاف النوع ينتج عنه اختلاف في اهتمامات وأولويات كلٍ من المرأة والرجل، مما يؤكد أهمية مراعاة احتياجات النساء والرجال على حدٍ سواء، لذا فإن الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي سوف يؤدى إلى تحقيق أوضاع اجتماعية أفضل في كافة المجالات، حيث يعمل على التأكد من وصول عوائد التنمية إلى الفئات المستهدفة من الرجال والنساء. ولا يترك المجال لاستفادة أولئك الذين في مركزٍ أفضل يسمح لهم بالاستفادة

مشاركة المرأة في جميع مراحل التخطيط للتنمية، وذلك ابتداءً من مرحلة تحديد الاحتياجات بناءً على وجود مشكلةٍ قائمةٍ ، وترتيب الأولويات، وتوجيه الأهداف، حتى إعداد الخطة ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها لتشمل التنمية مواجهة المشاكل الفعلية القائمة، وتعمل على رفع مستوى المعيشة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد الأكثر احتياجاً.

إدماج النوع الاجتماعي ومنظور النوع الاجتماعي:

"منظور النوع الاجتماعي يعتبر العملية التي يتم من خلالها مراعاة تقييم الأثر الواقع على كلٍ من الرجل والمرأة ، نتيجة أي نشاط مخطط في ذلك، إعداد التشريعات والسياسات والبرامج في كافة المناطق وعلى كافة المستويات، إنها إستراتيجية تجعل اهتمامات واحتياجات وخبرات المرأة والرجل، عناصر أساسيةً في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج والخطط، في كافة السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بما يضمن ألا تكون استفادةكلٍ من الرجل والمرأة بشكلٍ متساوٍ أو غير متساوٍ من هذه السياسات والبرامج محل نقاش"[٣].

[٣] UNIFEM, Engendering Economic Governance", Social Research Center,2..5.

رسالة إلى القارئ

اهتمت المنظمات الدولية مؤخراً بدراسة العقبات التي ترتبط بالواقع المجتمعي للمرأة ، وتؤثر على مساهمتها وقدرتها على الاستفادة من جهود التنمية والمشاركة الفعّالة فيها ... وقد نتج عن ذلك الاهتمام ، التأكيد على أن اختلاف النوع يؤدي إلى اختلاف الأولويات بين كل من المرأة والرجل ... مما يتطلب ضرورة مراعاة احتياجات كل منهما على حدٍ سواء .

وقد أدى ذلك أيضاً إلى ظهور عدة مفاهيم ارتبطت بالنوع الاجتماعي وعلاقاته وأدواره وتصنيف بياناته حسب الجنس ، وصولاً لتحديد الاحتياجات العملية والإستراتيجية التي تضمن بالتخطيط السليم مساواة وعدالة النوع الاجتماعي ، وتحقيق التنمية المستدامة القائمة على المشاركة وإتاحة الفرص العادلة في صنع واتخاذ القرار.

ومن هذا المنطلق كلّف المجلس القومي للمرأة الدكتورة / منى دسوقي مدير عام إدارة التخطيط و السياسات بالمجلس لإصدار هذا الكتيب ، انطلاقاً من حرص المجلس على إبراز أهمية أخذ الفروق النوعية بين الرجل والمرأة في الاعتبار ، عند وضع برامج التنمية لضمان معدلات نمو اقتصادي عاليه ، وصولاً للنتائج المرجوة التي تكفل توزيع ثمار التنمية بشكلٍ متوازنٍ يلبي الاحتياجات النوعية لكلا الطرفين .

السفيرة مرفت تلاوى

رئيس المجلس القومى للمرأة

احتياجات النوع الاجتماعي الإستراتيجية:

تختلف هذه الاحتياجات طبقاً للسياق الذي تُوضع فيه، وبناءً على أسلوب تقسيم العمل طبقاً للنوع الجنسي ، وكذلك علاقة كلٍ من الرجل والمرأة بالسلطة والسيطرة، ويمكن أن تتضمن موضوعاتٍ مثل الحقوق القانونية والمساواة في الراتب وتحكّم المرأة في جسدها، إن مواجهة احتياجات النوع الاجتماعي الإستراتيجية يساعد على تحقيق قدرٍأكبر من العدل ويغّير الأدوار الموجودة لذلك فتلبية تلك الاحتياجات يكون أكثر تعقيداً من تلبية الاحتياجات العملية، وتحتاج لمدىً زمنياً أطول وقد تحتاج لإحداث تغييرات في أيديولوجيات المجتمع وثقافته، وقد يتطلب الأمر استصدار تشريعاتٍ وقوانين جديدة.

مساواة النوع الاجتماعي:

تعنى ألا تعتمد الحقوق والمسئوليات والفرص المتاحة للنساء والرجال ، على كونهم ولدوا ذكوراً أم إناثاً، كما تعني مساواة النوع الاجتماعي أن التوزيع المتساوي للمقدرات الاقتصادية،

تؤثر التفاوتات في الحقوق الأساسية (التعليم، والقروض، وفرص العمل والعجز عن المشاركة في الحياة العامة) على النساء والفتيات بشكلٍ مباشر، بيد أن ضريبة التمييز بين الجنسين إجمالاً تطال الجميع في النهاية، وتبين الأدلة أن تجاهل هذه التفاوتات بين الجنسين باهظ التكاليف بالنسبة لرفاهية الشعوب، وإمكانيات الدول على النمو المُستدام، والحكم الرشيد، وبالتالي على الحد من الفقر".

تشكل هذه النتيجة تحدياً كبيراً في قطاع التنمية. فما هو شكل السياسات والاستراتيجيات ، التي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين ، وتعزيز التنمية بشكلٍ أكثر فعاليةً؟ يتناول هذا التقرير تجارب مكثفة حول آثار الإصلاحات المؤسساتية، والسياسات الاقتصادية، والإجراءات الفعّالة ذات الصلة بالسياسات بغية تعزيز مساواةً أعلى بين المرأة والرجل، يمتلك صنّاع السياسات عدداً من الوسائل الخاصة بالسياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتدعيم فعالية التنمية.

إلا أن العمل الفعّال يتطلب من صنّاع السياسات، الأخذ بعين الاعتبار الحقائق المحلية لدى رسم وتنفيذ السياسات والبرامج والعمل على تعزيز فعالية التنمية، على أن تكون قضايا النوع

الاجتماعي "الجنّدر" جزءاً متكاملاً من تحليل السياسات، ورسمها وتنفيذها. ويقدم تبني مفهوم الجنّدر في عملية التنمية لصنّاع السياسات، والمختصين والمجتمع المدني، العديد من الدروس والأدوات القيِّمة المطلوبة لإدراج الجنّدر في العمل التنموي "١.مما أدى لظهور مفهوم النوع الاجتماعي والأخذ بمنظور النوع الاجتماعي كإستراتيجية للتنمية، تعنى إتاحة الفرص والموارد لجميع فئات المجتمع ، للوصول العادل والتمكن الفعّال من مجهودات التنمية.

مفهوم النوع الاجتماعي:

يرجع الفضل في استخدام مصطلح "النوع الاجتماعي" إلى منظمة العمل الدولية؛ وهو مصطلح يشير إلى العلاقات والفروق بين الرجل والمرأة، التي ترجع إلى الاختلاف بين المجتمعات والثقافات ، والتي هي عُرضة طوال الوقت للتغيير.

ومصطلح "النوع الاجتماعي" لا يُعد بديلاً لمصطلح "الجنس" الذي يُشير بدوره إلى الاختلافات البيولوجية بين الرجال والنساء،

[1] جيمس وولفنسون،" تقرير البنك الدولي لأبحاث السياسات، البنك الدولي، ٢..٩

الرجل والمرأة والأدوار الاجتماعية – الاقتصادية لمختلف مجموعات الرجال والنساء.

احتياجات النوع الاجتماعي العملية:

وهي تنشأ عن الفجوات النوعية الناشئة عن التقسيم التقليدي للعمل طبقاً للنوع بالنسبة للمرأة والرجل، كما تنشأ أيضاً نتيجةً لترتيب المرأة في وضعٍ أدنى من الرجل، احتياجات النوع الاجتماعي العملية تعد استجابةً أو رد فعلٍ على الضرورة المباشرة في سياقٍ معين، وهي احتياجات عملية بطبيعتها وكثيراً ما تُعني بالظروف المعيشية غير المناسبة ، مثل توفير المياه والغذاء والكساء والرعاية الصحية والتوظيف ... الخ. ويمكن تلبية هذه الاحتياجات العملية في المدى القصير، ودون الحاجة لاستصدار تشريعاتٍ جديدة أو إحداث تغييراتٍ في اتجاهات وثقافة المجتمع.

أي تحليل مُراعٍ لمتطلبات النوع الاجتماعي، يعني الطريقة المنهجية في تناول تأثيرات مختلف عمليات التنمية على النساء والرجال. يجب على مُتخِذ القرار أو القائم بأي نشاط تنموي، أن يتساءل كيف سيؤثر أي نشاط أو قرار أو مخطط معين ، بشكلٍ مختلف على النساء والرجال؟

تحليل وضع النوع الاجتماعي:

يعني تقدير أو تقويم وضع المرأة في المجتمع نسبةً إلى الرجل، ويراجع أدوار المرأة والرجل ومشاركة كل منهما في مختلف النشاطات الاقتصادية والسياسية، والثقافية ، الاجتماعية، ويقيس كذلك مدى حصولهما على الفرص المتاحة ويتفحص الاحتياجات المطلوبة لكلٍ منهما.

تصنيف البيانات والمعلومات تفصيلياً حسب الجنس (ذكر وأنثى):

يعني تجميع البيانات والمعلومات في المسوح والتعدادات والدراسات ميدانياً، وتحليل نتائجها على أساس تقسيم الجنس إلى ذكر وأنثى تفصيلياً، للحصول مثلاً على البيانات المتعلقة بوضع

وبمعنى آخر فانه يمكن استخدام مصطلح الجنس في التعدادات الإحصائية أما "النوع الاجتماعي" فيستخدم في تحليل الأدوار والمسئوليات والحاجات الخاصة، بكلٍ من الرجال والنساء في كل مكان وفي أي سياق اجتماعي.

وتؤكدالأبحاث الحديثة على أن "النوع الاجتماعي" أصبح يُعنى بما هو أبعد من الإطار الجنساني ، ليصل إلى المدى الذي يُعنى فيه بالعلاقاتالاقتصادية، كما أن التعريفات المتعلقة بالنوع الاجتماعي جماعيةً ومجزأةً وغير ثابتة، فالنوع الاجتماعي عادةً ما يتعلق بالديناميكيات العرقية والطبقية"٢.

فالمفهوم الإجرائي العربي للنوع الاجتماعي يعني مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات، الراجعة لكلٍ من المرأة والرجل والعلاقات القائمة بينهما. ولا يقتصر المفهوم على الفروق بين المرأة والرجل، وإنما يشمل الطريقة التي تتحدد بها خصائصهما وسلوكياتهما وهوياتهما من خلال مسار التعايش الاجتماعي، ويرتبط النوع الاجتماعي عموماً بحالات اللامساواة في النّفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد، وتتأثر المواقع

[٢] شبكة النبأ المعلوماتية،٢٠٠٨ www. Annabaa.com

المختلفة للمرأة والرجل بالعوامل التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية والأيديولوجية السائدة في المجتمع، ويمكن لتلك العلاقات والمسؤوليات أن تتغير، وهي تتغير حتماً عبر الزمن. فمفهوم النوع الاجتماعي يُعبّر عن نظرة المجتمع ، لأدوار وإمكانيات وحقوق وواجبات كل من المرأة والرجل (الأنثى والذكر) وهو مفهوم ثقافي نسبى لأنه يختلف من زمانٍ لزمان ومن مجتمعٍ لآخر وفقاً للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بكل مجتمع، فالنوع الاجتماعي يرتبط بمجموعة الأدوار والمهام التي تتوزع بين الرجل والمرأة ، بحسب الاحتياجات التي يتطلبها المكان والزمان.

لقد نشط الاهتمام بالنوع الاجتماعي وإدماج النوع الاجتماعي بعد مؤتمر بكين الرابع ١٩٩٥، حيث استهدف هذا المؤتمر تحقيق المساواة الايجابية بين الرجل والمرأة،وتحسين أوضاع المرأة، وأظهر مدى رغبة والتزام دول العالم بالنهوض بالمرأة ومساواتها من منظور النوع الاجتماعي، وأتاح الفرصة لجميع الحكومات والمنظمات والأفراد ، لاستعراض جهودهم وتجديد التزامهم للعمل من أجل المساواة والتنمية، كما تبنى صندوق الأمم المتحدة

تحليل النوع أو التحليل المُراعي للنوع (التحليل من منظور النوع الاجتماعي):

تحليل النوع الاجتماعي هو أداة لتحليل الفروق بين الرجال والنساء، مع مراعاة خصوصية الأنشطة والظروف والاحتياجات والوسائل التي تؤثر في تحكمهم في الموارد، وكذلك على مدى استفادتهم من التنمية واتخاذ القرار. تحليل النوع الاجتماعي هو الأداة التي يتم بواسطتها دراسة الروابط بين هذه العوامل وغيرها، في أوسع السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.

تحليل النوع الاجتماعي يتطلب أولاً تجميع كافة البيانات المفصلة ، وفقاً للجنس غير المجمّعة كإجماليات، وكذلك المعلومات ذات البُعد المتعلق بالنوع الاجتماعي و من ثم بالسكان، كفهم كيفية تقسيم العمل وتوزيع الأجور مقابل العمل، تحليل النوع الاجتماعي هو الخطوة الأولى نحو قياس ورصد مدى تحقق العدالة ، على أساس النوع الاجتماعي في المجتمعات.

أن توزيع الأدوار ليس جامداً أو مقتصراً على جنس معين بل للشخص الواحد عدة أدوار ، وقد تكون هذه الأدوار مقبولةً في مجتمع ما، ونفسها قد تكون غير مقبولةً في مجتمع آخر.. كما أنه قد يتغلب أحد الأدوار على الآخر بحسب الظروف ، مما يؤدي إلى فقدان التوازن بينهما والصراع والاصطدام بين الأدوار، مما يدعو لضرورة التخطيط الذي ييسر ويساعد على تحمل الأدوار الموكولة للمرأة بيسرٍ وتوازن.

مما سبق نستخلص أن التكوين الجسماني والجنسي المحدد بيولوجياً لا علاقة له بمفهوم النوع الاجتماعي، بل إن القيام بأعمال محددة يرتبط بالمجتمع والبيئة المحيطة والأسرة، الذين يرسمون هذا الدور للمرأة ، وذاك الدور للرجل مع إمكانية قيام كلّ منهما بالأدوار التي يقوم بها الآخر بعد استبعاد الأدوار المحددة بالتكوين البيولوجي.

الإنمائي للمرأة(اليونيفيم) بعد مؤتمر بكين برنامج عمل تمكين المرأة التي تم تبنيها في منهاج العمل ، من خلال إطلاق مبادرة برنامج متابعة ما بعد بكين عام ١٩٩٦ بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وكان من أهدافه تعزيز الآليات المعنية بالمرأة وترجمة منهاج عمل بكين إلى استراتيجيات وخطط عمل وطنية ودعم التخطيط الجنّدري، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية الشاملة ، لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار.

علاقات النوع الاجتماعي:

تشكّل العلاقات التي يتقاسمها النّساء والرّجال ما يسمّى علاقات النّوع الاجتماعي. وتُشكّل علاقات النّوع الاجتماعي وتشكّلها كذلك مجموعةً متنوّعةً من المؤسّسات ، مثل الأسرة والنّظم القانونية أو السوق، وتتمثل علاقات النوع الاجتماعي في علاقات قوى تراتبيّة بين النساء والرجال ، عادةً ما تميل إلى تكريس أوضاع أكثر دونية للنساء. وغالباً ما تُقبل تلك العلاقات التراتبية على أنها "طبيعية" ولكنّها علاقات محدّدة اجتماعياً ومتوطنة ثقافياً وقابلة للتغير عبر الزمن، وتشكل علاقات النوع

الاجتماعي ديناميكيةً تتميز بالصراع والتعاون في نفس الوقت، وتتخللها محاور أخرى من الاعتبارات المتراكمة، التي تشمل العرق أو الطبقة أو العمر ، أو الحالة الاجتماعية أو الموقع داخل الأسرة.....

أدوار النوع الاجتماعي:

يرتبط توزيع أدوار النوع الاجتماعي في المجتمعات بثقافات تلك المجتمعات وبطبيعتها، والأنشطة والسلوكيات المرتبطة بالمرأة والرجل، ففي بعض الثقافات مقبولٌ أن يقوم الأب بدور الأم في تحمل مسؤولية البيت ورعاية وتربية الأولاد ، وقد تكون المرأة هي المُعيل والمُنفِق على الأسرة.

وتتوزع الأدوار لكلٍ من الرجل والمرأة بين الدور الإنجابي والدور الإنتاجي والدور المجتمعي، الأنشطة البشرية تُصنَّف إلى نوعين (عمل خاص بالمرأة وعمل خاص بالرجل ، وتختلف تقسيمات الأنشطة البشرية من مجتمع إلى آخر ، ومن زمان إلى آخر) ..

المقصود بالدور الإنجابي الدور المتعلق بالإنجاب ورعاية الأسرة والمنزل والأبناء، والدور الإنجابي للمرأة هو الحمل والولادة والإرضاع وتربية الأطفال ، ورعاية الأسرة والمنزل والأبناء .

أما الدور الإنتاجي، فيعبّر عن القيام بنشاط اقتصادي سواء إنتاجي أم خدمي مقابل أجر، ويوضح الدور الإنتاجي للمرأة من منظور النوع الاجتماعي قضية عملها غير المأجور، الذي يهمش مجهودها داخل الأسرة وخارجها في الأعمال غير المأجورة سواء في الأنشطة الزراعية أو في المشروعات التجارية الخاصة المملوكة للأسرة ، خاصةً صغير الحجم منها.

ويقصد بالدور المجتمعي العمل التطوعي الذي يُسهم في خدمة وتنمية المجتمع، مثل العضوية في الجمعيات الأهلية، والتطوع لتقديم خدمات تنموية، والقيام بحملات توعية في موضوعات مثل أهمية الحفاظ على البيئة وترشيد استخدام المياه، والمشاركة في الحياة السياسية من خلال الترشح للانتخابات والمجالس المحلية وغير ذلك . وغالباً ما تكون معدلات مشاركة المرأة في الأنشطة المرتبطة بذلك الدور أقل من المعدلات المناظرة للرجل، ويلاحظ